تحليل اداء الصادرات المصرية لدول الكوميسا (1997-2021): الفرص والتحديات

د. نيفين حسين محمد محمود *

مستخلص

تعد زيادة الصادرات أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن، لدورها الهام في تمويل عملية التنمية وزيادة معدلات الإنتاج، والتشغيل، والنمو، بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تكتل الكوميسا فى زيادة الصادرات المصرية، والتعرف على الآثار المترتبة على التجارة بين مصر ودول الكوميسا.

ولقد أظهرت الدراسة ان هناك ضعف فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا بالنسبة إلى حجم تجارة مصر الخارجية، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالى الصادرات المصرية وتكوين رأس المال إيجابيه على الصادرات المصرية للعالم حيث يفسر ١١٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر نمو الناتج المحلي ٩٪ من التغيرات في الصادرات المصرية، أما صادرات مصر إلي الكوميسا فهي تفسر ٧٢٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر سعر الصرف -٤٪ من التغيرات في الصادرات المصرية.

كما ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين واردات مصر من دول الكوميسا وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالى وتكوين راس المال على اجمالى الواردات المصرية، وتفسر هذه المتغيرات ٩٦٪ من التغير في الواردات المصرية، أما عن الأثر الفردي لكل متغير فيفسر تكوين رأس المال ٦١٪ من التغير في الواردات المصرية، كما يفسر سعر الصرف ٦٪ من ذلك التغير، أيضاً يفسر الناتج المحلي ٣٦٪ من التغير في الواردات، أما واردات مصر من الكوميسا فهي تفسر ٣١٪ من التغير في الواردات المصرية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها وضع استراتيجية طويلة الأجل للإهتمام بجودة المنتج المصرى وزيادة تواجده للمنافسة فى الأسواق العالمية، تعزيز التجارة البنية بين الدول الأعضاء من خلال خلق فرص للتجارة ليس فقط فى السلع التقليدية وأنما فى سلع ذات قيم مضافة أكبر تسهم فى تحسين وتطوير الهياكل الأقتصادية للدول الأعضاء، والاستفادة من الجاليات العربية الإفريقية المقيمة في إفريقيا إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة.

كلمات مفتاحية: الصادرات المصرية، الكوميسا، تبادل تجارى

* مدرس اقتصاد – جامعة الاهرام الكندية Email: neveinhmm@yahoo.com

Abstract:

Increasing exports is one of the most important objectives of economic policy at present, due to its essential role in financing the development process and increasing production, employment, and growth rates, in addition to providing foreign exchange and improving the balance of payments situation. Therefore, this study aims to analyze the role of the COMESA in increasing Egyptian export, and to identify the effects of trade between Egypt and the COMESA countries.

The study showed that there is a weakness in the trade exchange between Egypt and the COMESA countries regarding Egypt's foreign trade. There is a positive relationship between total Egyptian exports and capital formation on Egyptian exports to the world, as it explains 11% of the changes in exports, and growth in GDP explains 9% of the changes, while Egypt's exports to COMESA explain 72%, and the exchange rate also explains -4% of changes in Egyptian exports.

There is also a statistically significant relationship between Egypt's imports from COMESA countries, exchange rate, GDP, and capital formation, on total Egyptian imports. These variables explain 96% of the change in Egyptian imports. As for the individual effect of each variable, Capital formation explains 61% of the change in Egyptian imports, the exchange rate explains 6%, GDP also explains 36% of the changes, and Egypt's imports from COMESA explain 31% of the change in Egyptian imports .

The study concluded with many recommendations, the most important of which is the development of a long-term strategy to pay attention to the quality of the Egyptian product and increase its presence to compete in global markets, enhance Intra-trade between members by creating trade opportunities not only in traditional commodities but also in commodities with great value added to Improving and developing the economic structures of the Members, benefiting from the residing Arab-African communities in Africa, as well as activating the role of informal organizations to strengthen relations between Arabs and Africans.

Key Words: Egyptian exports, COMESA, trade exchange

1. أهمية الدراسة

تعد زيادة الصادرات أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن، خاصة بعد جائحة «كوفيد- 19»، فهناك دور مهم تلعبه الصادرات في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ومساهماتها في زيادة معدلات الإنتاج، والتشغيل، والنمو، بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات. تأتى أهمية الدراسة من تناولها لدور تكتل الكوميسا فى زيادة الصادرات المصرية، ودراسة الآثار المترتبة على التجارة بين مصر ودول الكوميسا، ومن ثم محاولة الوصول إلى النتائج والتوصيات التى يمكن أن يستفيد منها متخذى القرار، والتركيز على السياسات التى يمكن تنفيذها لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات، والتي تم الإعلان عنها مارس 2021، والتى تستهدف زيادة الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار.

2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا.
- التعرف على مدى إستفادة مصر من انضامها إلى الكوميسا.
- دراسة الآثار الإيجابية والسلبية لإنضمام مصر إلى الكوميسا.
- تحليل أثر اتفاقية تجمع الكوميسا على زيادة الصادرات المصرية.

3. فروض الدراسة

تفترض الدراسة الآتى:

- الفرض الأول: تؤثر صادرات مصر الي دول الكوميسا في إجمالي الصادرات المصرية
- الفرض الثاني: تؤثر واردات مصر من دول الكوميسا في إجمالي الواردات المصرية.

كما تسعي الدراسة الي إيضاح ضعف حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا بالنسبة إلى حجم تجارة مصر الخارجية، من خلال مؤشرات التجارة الخارجية المصرية.

4. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات من الجهات ذات الصلة وتحليلها عبر منهج التحليل الوصفى، واستخدام الأسلوب القياسى فى دراسة العلاقة بين متغيرات النموذج.

5. حدود الدراسة

تهدف هذه الدراسة إختبار الفروض السابقة كما تهدف إلى تحليل اداء الصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة 1997-2021.

6. مقدمة

أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم سمات ومتطلبات التنمية الاقتصادية فى ظل آليات العولمة، خاصةً التكتلات التى لديها القدرة على الصمود للمنافسات العالمية.

تتجلى العولمة Globalization–على الصعيد الاقتصادى–فى سهولة انسياب السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج (الأفراد ورؤوس الأموال)، بل وسرعة انتشار المعلومات بلا اعتداد يذكر بالحدود الوطنية للدول، فالعولمة مصطلح يعبر عن إتساع وعمق التدفقات الدولية فى مجالات التجارة والمال والمعلومات فى سوق عالمية واحدة متكاملة (شمت، الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة، سبتمبر 2004).

ترتبط مصر بالقارة الإفريقية بروابط تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثيقة، ومن هذا المنطلق تهتم مصر بدعم أواصر علاقات التعاون مع الدول والتكتلات الإفريقية نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها القارة، وبما يضمن التوسع التجاري وزيادة فرص الاستثمار والتصدير والاستيراد. ومن ثم تتجه مصر إلى القارة الإفريقية، وبالأخص إلى دول الكوميسا، حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز، وتجاور مناطق ذات أهمية بالغة، مثل الشرق الأوسط والعالم العربي ومنطقة القرن الإفريقي. أي أنها بمثابة حزام يحيط بجمهورية مصر العربية (المغربى، 2017).

يعد اندماج افريقيا فى التجارة العالمية عاملاً ديناميكياً دافعاً للنمو الاقتصادى فى القارة، ويشكل تعزيز التجارة فرصة كبيرة لأفريقيا ويتوقف هذا النمو المأمول على تحرك البلدان الأفريقية فى اتجاه تحسين مناخ الأعمال وتقليل تكاليف الحواجز التجارية وبناء سلاسل توريد قوية داخل القارة (مصطفى، 2022).

ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد الأفريقى لعام 2022 الصادر عن بنك التنمية الأفريقى، نما الاقتصاد الأفريقى بنسبة 3.4% عام 2019. وبعد الانكماش بنسبة 1.6٪ في عام 2020، ولقد نما الناتج المحلي الإجمالي فى افريقيا بنسبة 6.9٪ في عام 2021. وكان هذا التباطؤ بسبب عدم اليقين من إستمرار وباء COVID–19، وتأثيرات تغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الصراع الروسي الأوكراني (Group, 2022).

7. السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)

1.7. نشأة الكوميسا

تم توقيع إتفاقية إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (PTA) فى ديسمبر 1981وذلك في إطار قرارات القمة الأفريقية عام 1980،ثم تحولت إلى COMESA فى ديسمبر1994 (كير، 2007) .وتعرف الكوميسا على انها تكتل اقتصادى لتكامل إقليمى بين دول أفريقية فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمى فى منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق،ومن خلال تعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لشعوبها ودولها.ولقد مرت الكوميسا بمراحل معينة من التكامل الاقتصادى هى : منطقة التجارة الحرة عام 2000، ثم منطقة

الاتحاد الجمركى عام 2004 ،وصولاً للسوق المشتركة (عبد الحميد، 2004). وتضم الكوميسا 21 دولة أفريقية، ويبلغ مجموع سكان دول التكتل 583 مليون نسمة، وبهذا تمثل أكبر سوق للتجارة والاستثمار (The Common Market for Eastern and Southern Africa, 2022)

الدول الأعضاء بالكوميسا هي: بوروندي–جزر القمر–الكونغو الديمقراطية–جيبوتي–مصر–إريتريا–إسواتيني–إثيوبيا–كينيا–ليبيا–مدغشقر–مالاوي–موريشيوس–رواندا–سيشيل–الصومال–السودان–تونس–أوغندا–زامبيا–زمبابوي.

وبالرغم من قوة تجمع الكوميسا، سواء فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادى لدوله أو إسهامه فى إجمالى الناتج المحلى الإفريقى فإن أداءه فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادى يعد ضعيفاً نسبياً مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية الأخرى. فوفقاً لمؤشر التكامل الإقليمى الإفريقى Africa Regional Integration Index (ARII)[1] الذي يصدره بنك التنمية الإفريقى. لقد بلغت قيمة مؤشر التكامل الاقتصادى عام 2019 نحو 0.367 فقط مقارنة بتجمع دول شرق افريقيا (EAC) الذي حقق أعلى معدل للتكامل بقيمة 0.537، بينما حقق تجمع دول جنوب افريقيا (SADC) أدني قيمة نحو 0.337. ومن خلال تتبع الابعاد الخمسة التى يتضمنها المؤشر نجد أن البعد الخاص بالتجارة البينية حقق أفضل مستوى أداء، بينما بعد البنية التحتية مستوى أدائه هو الأضعف(Bank, 2019) .

انتعش متوسط النمو في الكوميسا في النصف الثاني من عام 2021 ليصل إلى 5.9%، وتشير البيانات إلى أن هذا التعافى فى النمو في جميع الدول الأعضاء بالكوميسا يرجع إلى الآثار الأساسية الناجمة عن الانكماش الحاد في معظم الدول في عام 2020، وتدفقات التحويلات المالية الكبيرة، وسرعة التطعيم لاسيما في الدول المعتمدة على السياحة حيث لا تزال جائحة كورونا تشكل عبئا على التعافى (COMESA, 2021).

أن إتفاقية الكوميسا تعاني من بعض العقبات والتحديات السياسية. فعلى سبيل المثال، تعاني دول الكوميسا من المنازعات الحدودية بين أعضاء الإتفاقية مثل الصراع بين أثيوبيا واريتريا على الحدود، ومطالب أوغندا ببعض أراضى كينيا، كذلك النزاع بين مالاوى وتنزانيا، بالإضافة إلى الحروب الأهلية فى دول رواندا، وبورندوى، وجمهورية الكنغو

[1] يقيس ARII التكامل الإقليمي في الكوميسا على أساس خمسة أبعاد (تكامل التجارة البينية – تكامل المنتج – تكامل الاقتصاد الكلى– تكامل البنية التحتية– حرية تنقل الناس)، وتستخدم هذه الأبعاد ستة عشر مؤشراً لتحديد مدى اندماج أعضاء الكوميسا في منطقتهم. ويتم حساب الدرجات على مقياس من صفر (غير متكامل على الإطلاق) إلى 1 (متكامل تمامًا).

الديمقراطية. كذلك عدم وجود آليه إقليمية على مستوى الإتفاقية لفض المنازعات مثل باقى التكتلات (محمد، الطبعة 1 ،2001).

كما تعاني الكوميسا من بعض العقبات والتحديات الاقتصادية، مثل إعتماد دول الأعضاءعلى عدد محدود من المواد الخام فى صادراتها، كذلك معظم دول الإتفاقية تعتمد على سلعة واحدة للتصدير، وإرتفاع حجم المديونية، وزيادة خدمة الدين العام، وعدم وجود طرق نقل لتسهيل عمليات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء مما يزيد من التكلفة. بالإضافة إلى عدم قدرة عدد من الدول الأعضاء لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية، مما يؤثر على إستكمال مراحل التكامل الاقتصادى بين تلك الدول (يوسف، 2019).

2.7. أهداف سوق الكوميسا

تتمثل الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا فيما يلي (عيسى، 2012):

- النمو المتواصل والتنمية المستدامة بالدول الأعضاء بتشجيع الإنتاج والتسويق المتوازن والمتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة فى مجالات النشاط الاقتصادى والتبنى المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- التعاون فى مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار، لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء.
- التعاون فى إنشاء مناخ للاستثمار المحلى والأجنبى فى الدول الأعضاء.
- تنمية البنية الأساسية للنقل والمواصلات والخدمات مع تأكيد خاص على ربط المناطق الريفية بباقى الاقتصاد فى كل بلد، وكذلك ربط الدول الأعضاء ببعضها البعض.
- العمل على تقوية العلاقات بين السوق المشتركة وغيرها من الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى الحالية والمقبلة تدريجياً (القومى، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، يونيو 2000)
- تطوير أسس المعلومات الشاملة والتى يمكن الاعتماد عليها والحديثة التى تغطى قطاعات الاقتصاد بأكملها، لتكوين قاعدة قرارات الاستثمار السليمة وسياسة الاقتصاد الشامل من ناحية الصيغة ووضع البرامج (للأستعلامات، ديسمبر 1998).

3.7. مزايا انضمام مصر للكوميسا

هناك مزايا سوف تعود على مصر جراء انضمامها لتجمع الكوميسا، ويمكننا إجمالها فى مزايا عامة ومزايا خاصة، وذلك على النحو التالى:

1.3.7. مزايا عامة

1. سوق أكبر إتساعاً وإنسجاماً للدول الأعضاء، مما يؤدى إلى زيادة التجارة البينية.

2. توفر إمكانات إندماج تجمع الكوميسا فى الاقتصاد العالمى.
3. فرص لإنتاج سلع صناعية بجودة عالية فى ظل المنافسة الموجودة.
4. تحقيق الأمن الغذائى نتيجة زيادة الانتاج الزراعى وإنتاج سلع زراعية ذات قيمة مضافة عالية.
5. إستغلال أمثل للثروة المعدنية التى تتمتع بها دول الكوميسا مثل (الماس – الذهب– الأحجار الكريمة–الكروم–الزنك–النحاس–الرصاص–النيكل–اليورانيوم–المغنيسيوم– المنجنيز–البترول).
6. بناء بنية تحتية للنقل لتسهيل عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
7. تعاون وتنسيق فى المجالات النقدية والمالية، وإستخدام عملة موحدة على المدى الطويل.

2.3.7. مزايا خاصة لإنضمام مصر للكوميسا

1. سهولة تسويق السلع والخدمات المصرية بأسواق الدول الأعضاء، لتميز موقعها الجغرافى وقد يتضاعف ذلك مع تدعيم وتطوير خطوط الملاحة بين مصر وتجمع الكوميسا.
2. تعد دول تجمع الكوميسا شريك تجارى رئيسى لمصر بالقارة الأفريقية.
3. تحقيق الأمن الغذائى وتوفير السلع الغذائية ذات الأهمية للمستهلك المصرى (البن – الشاى – الذرة)، وإقامة مشروعات زراعية مشتركة.
4. توفير المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية مثل الأغذية والحيوانات الحية والتبغ والشاى والبن وبعض الكيماويات بأسعار منخفضة من الدول الأعضاء مما يؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج وبالتالى الحصول على وضع تنافسى أفضل عن صادرات الدول الأخرى. احتل النحاس ومصنوعاته المركز الأول كأهم السلع التي استوردتها مصر من دول الكوميسا بواردات بلغت 297 مليون دولار، ثم البن والشاي والبهارات المركز الثاني بـ 159 مليون دولار، ثم الحيوانات الحية 147 مليون دولار.
5. زيادة نشاط وإستثمارات شركات المقاولات المصرية بدول الكوميسا، نظراً لحاجة معظم دول التجمع لتطوير بنيتها التحتية.
6. جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر لإستفادة من مزايا السوق الواسع وتسويق الانتاج بدول الكوميسا.
7. تدعيم الدور الحيوى لمصر فى مجموعة دول حوض النيل(الأندوجو) وهى: السودان، أثيوبيا، أوغندا،بوروندى،رواندا،كينيا،تنزانيا،اريتريا،والكونغو الديمقراطية، وكلها دول أعضاء بتجمع الكوميسا (عزت ملوك قناوى ،ونيرة يحيى سليمان، 2005).
8. الاستفادة من المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

9. تنص المادة 158 من إتفاقية الكوميسا على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار، كما تنص المادة 164 على تحرير التجارة في الخدمات مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية، خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات، ولاسيما أعمال المقاولات، وقد تم إنشاء تطبيق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية لرفع وعي المنتجين المصريين بالفرص التصديرية المتاحة (مجدى، نوفمبر 2021).

8. الدراسات السابقة

تناولت دراسة (محمود، العدد 10، 2012) أهم المعوقات والعقبات التي تواجه السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؟ وفي النهاية توصلت الدراسة إلى أن الكوميسا تواجه – ومنذ تأسيسها – العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، والتي يقف بعضها حاجزًا دون تحقيق أهدافها المنشودة ولعل من أهمها: غياب الإرادة السياسة لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي، وتباين اقتصادات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام، وتبعيتها للبلدان المتقدمة، وتدنى وسائل الاتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها. ولقد أوصت الدراسة بأن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل قطبًا اقتصاديًا إفريقيًا، قادرًا على مواجهة كل التحديات التي تفرزها المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن ذلك يبقى مرهونًا بقدرته على التغلب على العقبات والمعوقات التي تواجهه.

توصلت دراسة (Mahmood.H.,T,Tawfik,and N,Maalel, Vol,6,Special Issue:S6,2016) عن تجارة مصر الزراعية مع دول الكوميسا خلال الفترة 1990-2015إلى التأثير السلبي للسكان والناتج المحلى الإجمالى لمصر على التدفقات الزراعية، والتأثير الإيجابى للسكان والناتج المحلى الإجمالى للكوميسا على التدفقات الزراعية، كما أن سياسة سعر الصرف لها تأثير غير محدد على القطاع الزراعى فى الأجل القصير وذات تأثير محدد فى الأجل الطويل.

بينما دراسة (البرى، المجلد العاشر ، العدد33، 2011) وجدت أن هناك العديد من الفرص التصديرية بالسوق الإفريقية أمام الصادرات المصرية خاصة الصناعية، وتسعى مصر إلى إحداث زيادة ملموسة في صادرات هذا القطاع، وأوصت الدراسة بعدد من السياسات المقترحة لزيادة الصادرات إلى الأسواق الإفريقية، ومن أهمها: تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا من خلال حزمة من الإجراءات أهمها: العمل على إلغاء جميع الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول (كينيا والسودان) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية، واتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصةً للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي.

وناقشت دراسة (Khandelwal, 2004) الفرص والتحديات المترتبة على التوسع والتمدد التجاري لكل من التجمعين (COMESA – SADC)، وتوصلت الدراسة ان فرص النمو الاقتصادي عند التنسيق بين التجمعين السابقين متاحة لكل الدول الأعضاء، وذلك لأنه يساعد على إكتساب مصداقية لإمكانات الإصلاح التجاري، والتحرر الجمركي وإجراء

الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وأوصت الدراسة بضرورة السعي نحو إجراء عدد من الاتفاقيات الهادفة إلى المزيد من التحرر التجاري لكل من السلع والخدمات.

أما دراسة (Elmorsy, 2015) تهدف إلى تحديد وتقدير الجهود الرامية للتكامل الإقليمي وتمييز أشد المتغيرات تأثيراً على كثافة التجارة بين مصر ودول تجمع الكوميسا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام Gravity Model لتحديد المتغيرات التي لها التأثير الأقوى والأهم على تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا. وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك فرصاً متعددة لزيادة وتقوية تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا، وأنGDP له وجود لتخفيض الحدود التجارية، ويعد من أهم المتغيرات التي تؤثروتحدد تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا.

أجرت دراسة (شعبان، 1998) تحليل المكاسب والخسائر المتوقع أن تحققها مصر من جراء إنضمامها إلى اتفاقية الكوميسا. وتوصلت الدراسة أنه بالرغم من الإمكانيات البشرية الهائلة وما تسفر عنه من أيدي عاملة وفيرة ورخيصة، والمساحات الشاسعة من الأراضى القابلة للزراعة فان حجم التجارة البيئية لهذه السوق لايزال متواضعاً، حيث لم يتجاوز نسبة 8%من إجمالى تجارة الدول الأعضاء مع العالم الخارجى، وتتوقع الدراسة ان تجنى مصر الكثير من وراء إنضمامها إلى الكوميسا فى الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للأعداد الكبيرة من السكان داخل التجمع.

وتناولت دراسة (القومى، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، يونيو 2000) تحليلاً شاملاً لهيكل الإنتاج وخريطة التجارة البينية للدول الأعضاء بتجمع الكوميسا فى مجالات الزراعة والصيد والصناعة. وقد انتهت الدراسة ان مصر أمامها بعض فرص التصدير إلى الدول الأعضاء فى مجال السلع المصنعة كالأدوية والعقاقير الطبية، الحديد والصلب، الزجاج، الألومنيوم، الغزل والنسيج. كما تتمتع مصر بفرص سانحة لاستيراد الكثير مما تحتاجه فى قطاع الزراعة مثل الشاى، البن، الذرة، القمح، اللحوم، والأسماك من دول التجمع بأسعار أقل من الأسعار العالمية. وقد أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من تواضع الصادرات والواردات المصرية إلى دول التجمع إلا أن هذه السوق تعد منفذاً واعداً للصادرات والواردات المصرية فى المستقبل إذا تم التغلب على بعض المشاكل التى تعوق انسياب التجارة بين الطرفين.

كما أشارت دراسة (عزت ملوك قناوى ،ونيرة يحيى سليمان، 2005) أن هناك زيادة ملموسة فى حجم كلاً من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا، وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة عما كانت عليه أحجامها قبل إنضمام مصر لعضوية المجموعة. كما ان هناك استقراراً ملحوظاً مصحوباً بإتجاه عام نحو الارتفاع فى قيمة كلاً من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا خلافاً لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع قبل إنضمام مصر لعضوية المجموعة. ووصفت الدراسة الآثار

الاقتصادية لإتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة بان الاتفاقية قد أثرت على جانب الواردات المصرية أكثر من تأثيرها على جانب الصادرات المصرية.

أما دراسة (عبد البر، 2008) فبقد توصلت إلى ان هناك ارتفاع ملموس فى قيمة صادرات مصر وارداتها إلى دول الكوميسا ومجموعة ال 15، إلا ان الارتفاع فى قيمة الواردات المصرية أكبر من الارتفاع فى قيمة الصادرات وخاصة مع مجموعة ال 15، حيث تضاعفت الواردات من الكوميسا أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الدراسة 1996-2005، كما تناولت الدراسة المعوقات التى تعيق من استفادة مصر من الكوميسا والتى استعرضتها فى عوامل سياسية، وعوامل اقتصادية، وعوامل قانونية، واخلاقية.

ولقد وضعت دراسة (الأعسر، 2000) رؤية مستقبلية لنفاذ الصادرات المصرية للكوميسا، كما أشارت الدراسة إلى وجود فرص مستقبلية تساعد الصادرات المصرية على الولوج إلى اسواق الكوميسا. واستعرضت معوقات تدفق الصادرات المصرية للكوميسا ومنها نقص البنية الأساسية، نقص دراسات الجدوى لأسواق الكوميسا، واختلاف النظم النقديةوالمصرفية، ارتفاع معدل المخاطر التجارية وغير التجارية.

من إستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع نجد أن هناك قلة فى عدد الدراسات فى هذا الموضوع، كما ان غالبية الدراسات تناولت الموضوع بشكل عام، حيث تناولته من ناحية تنظيمية وإستراتيجية أكثر من تناولها للناحية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس ظهرت الحاجة إلى هذه الدراسة كمحاولة لدراسة هيكل التبادل التجارى بين مصر والكوميسا وتحليل لاداء الصادرات المصرية داخل تجمع الكوميسا والتعرف على معوقات التجارة الخارجية بين مصر والكوميسا.

9. السمات العامة لاقتصاديات الكوميسا

تعانى معظم دول أفريقيا –شأنها شأن معظم الدول النامية – من ضعف روابط التجارة الخارجية فيما بينها على عكس الروابط التجارية القوية التى تربطها مع العالم الخارجى وخاصة القارة الأوروبية وتعكس هذه الثوابت ضعف ومحدودية القواعد لدول لإريقيا والتماثل الشديد فى تركيبة سلعها التجارية خاصةً فى دول الجنوب (غرباً وشرقاً)، وهو ما يجعل من هذه لاظروف فرصاً مواتية يمكن استغلالها لتنمية الصادرات المصرية والتى تمتاز بالتنوع النسبى بما فى ذلك من وجود صناعات تفتقرها هذه الدول (شمت، استراتيجية التصدير الزراعى المصرى فى أفريقيا، نوفمبر 2005) .

تتسم اقتصاديات دول الكوميسا كغيرها من دول القارة الأفريقية بمحدودية الإنتاج، وعدم تنوعه. ان غالبية دول الكوميسا تعتمد على تصدير المواد الأولية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية واللحوم والسمسم والذرة والتبغ، كما تستورد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالحها كنتيجة للتقلبات فى أسعار المواد الأولية.

ويبلغ مجموع تعداد دول الكوميسا نحو 583 مليون نسمة، وبذلك تمثل أكبر سوق للتجارة والاستثمار. ولقد بلغ إجمالى صادرات الكوميسا إلى العالم 156.448 مليار دولار، وإجمالى واردات الكوميسا من العالم 226.928 مليار دولار عام 2021. وتعتبر القطاعات المعنية باقتصاديات دول الكوميسا هى الصناعات الدوائية والطبية ،التشييد والبناء والعقارات,النقل واللوجستيات,الصناعات الهندسية والالكترونية,الصناعات الكيماوية ,صناعات مواد البناء,الصناعات الغذائية.

شكل رقم (1) اجمالى صادرات وواردات دول الكوميسا للعالم خلال الفترة (1997-2021)

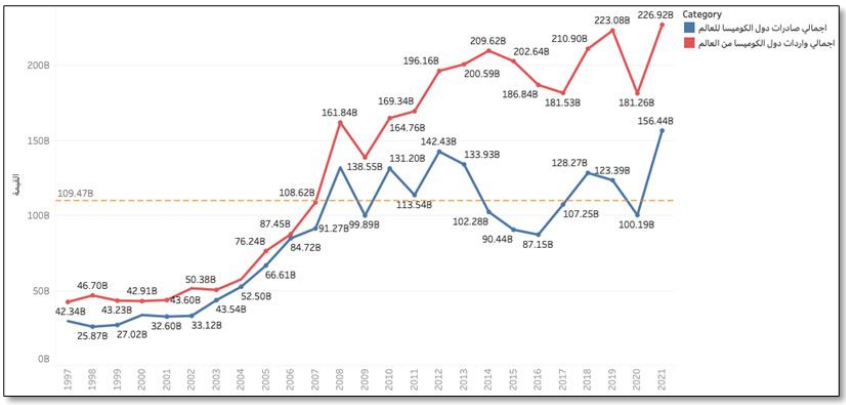

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

ولدراسة هيكل التجارة الخارجية لدول جنوب وشرق افريقيا (الكوميسا) يستلزم تحليل حجم التجارة البينية للدول الأعضاء. تبلغ صادرات الدول اعضاء الكوميسا فيما بينهم نحو 12.778 مليار دولار عام 2021، بينما تبلغ قيمة وارداتهم من بعضهم نحو 11.241 مليار دولار، وتطبق تلك الدول اعفاءات جمركية بالكامل لكونهم اعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما عدا اثيوبيا التى تقوم بتطبيق 10% تخفيض على الرسوم الجمركية، وتطبق ارتيريا 80% تخفيض، ولا تطبق كلاً من إسواتيني والصومال والكونغو الديمقراطية أى تخفيضات، كما ان أوغندا تحتفظ بقائمة من السلع الحساسة جاري التفاوض على إلغائها.

شكل رقم (2) التجارة البينية لدول الكوميسا خلال الفترة (1997-2021)

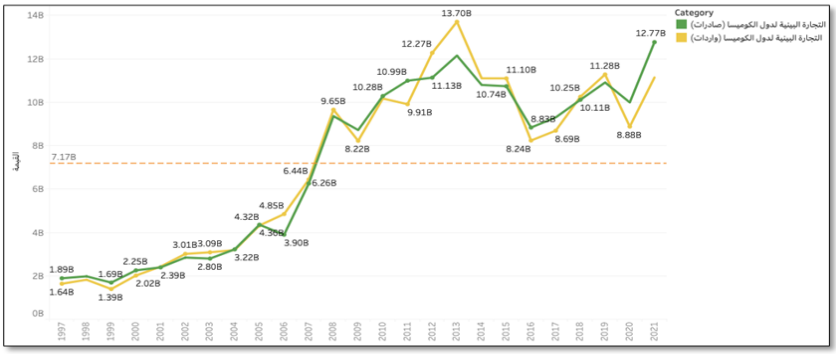

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

10. هيكل التبادل التجاري بين مصر والكوميسا

يبلغ حجم التبادل التجارى بين مصر والكوميسا 4.1 مليار دولار عام 2021، فيما يبلغ الفائض التجارى 1.3 مليار دولار لصالح مصر فى 2021، فلقد ارتفعت قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا لنحو 2.7 مليار دولار عام 2021 في مقابل 1.7 مليار دولار عام 2015، كما زادت الواردات من تلك الدول لنحو 1.4 مليار دولار في مقابل 0.6 مليار دولارخلال نفس الفترة، طبقا لبيانات مركز التجارة العالمى.

احتلت مصر المرتبة الثالثة على مستوى إجمالي الصادرات إلى القارة الإفريقية من إجمالي الدول الإفريقية لعام 2021، وذلك بعد جنوب أفريقيا ونيجيريا، وفقاً لبيانات مركز التجارة الدولى. وبتحليل وضع الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية نجد ان لمصر فرصة كبيرة لتعزيز صادراتها إلى السوق الإفريقية لتحتل المرتبة الثانية خلفاً لدولة جنوب إفريقيا، حيث إن الفروق القيمية للصادرات صغيرة نسبياً.

شكل رقم (3) صادرات وواردات مصر مع دول الكوميسا خلال الفترة (1997-2021)

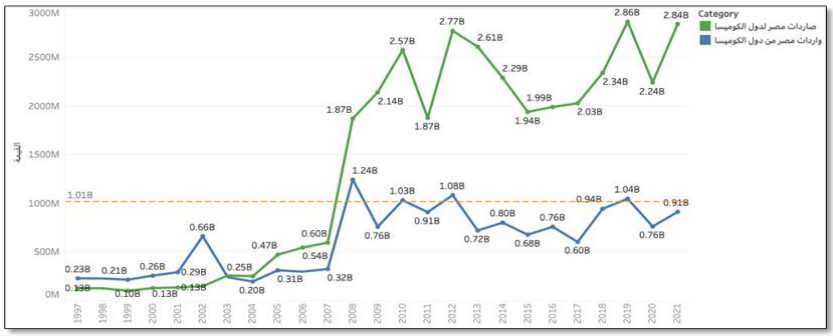

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

اتسمت العلاقة التجارية بين مصر ودول الكوميسا بتحقيق فائض تجارى خلال الفترة (2005-2021)، وبثبات قيمة الواردات خلال الفترة (2015-2017) ثم اتجهت إلى الارتفاع بدءً من عام 2018.

وتبلغ صادرات مصر لدول الكوميسا نحو 57% من إجمالي صادراتها للدول الأفريقية، والتي سجلت ذلك نحو 4.7 مليار دولار عام 2021، في مقابل واردات مصر من الدول الأفريقية بقيمة 1.4 مليار دولار خلال نفس العام.

وقد بلغ إجمالى قيمة التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا حوالي 4.1 مليار دولار عام 2021، وهو ما يعادل 67% من إجمالى قيمة التبادل التجارى المصرى مع القارة الأفريقية خلال نفس العام والذي سجل 6.1 مليار دولار.

1.10. صادرات وواردات مصر مع دول الكوميسا

وبتحليل بيانات الصادرات المصرية لدول الكوميسا ودراسة أهميتها النسبية لإجمالى الصادرات المصرية للقارة الأفريقية نجد التالى:

- احتلت ليبيا المرتبة الأولى فى قائمة أهم دول الكوميسا استيراداً من مصر بقيمة 796.17 مليون دولار، وبأهمية نسبية 16.79% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا عام 2021.
- تبعتها السودان فى المرتبة الثانية بقيمة 716.04 مليون دولار، وبأهمية نسبية 16.10%.
- أما كينيا فلقد احتلت المرتبة الثالثة بقيمة 339.41 مليون دولار، وبأهمية نسبية 7.16% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا عام 2021.
- هناك تركز فى الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية لثلاثة دول من أعضاء الكوميسا (ليبيا-السودان -كينيا) بأهمية نسبية 40% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا، ونسبة 44% من إجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا عام 2021.
- يعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات التصديرية المصرية لدول الكوميسا، حيث يمثل 34% من قيمة الصادرات المصرية لتلك الدول، يليه قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 16%، ثم الصناعات الهندسية بنسبة 10%، والصناعات الطبية والدوائية بنسبة 8%، ومواد البناء بنسبة 7%، وصناعات أخرى بنسبة 25%.
- تتمثل أهم الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية لدول الكوميسا في الحبوب المصنعة ومنتجات المطاحن والمكرونة والسكر المكرر، وزيوت الطعام، ومحضرات من خضر،وفواكه ومربات، وذلك لدول كينيا اوغندا موريشيوس مدغشقر.

شكل رقم (4) الصادرات المصرية لدول الكوميسا كنسبة من GDP خلال الفترة (1997-2021)

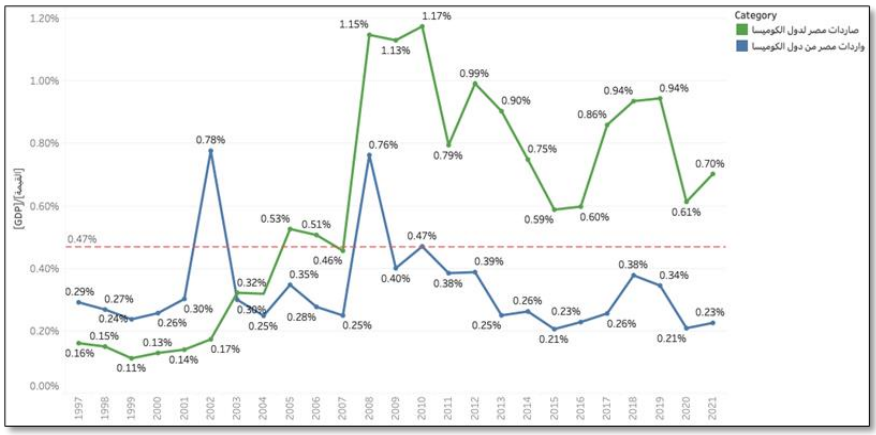

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

2.10. معوقات التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا

تواجه العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا عدة معوقات تحول دون وصولها إلى المستوى المطلوب نوجزها فيما يلي:

1. انخفاض مستوي الدخل، وتجاهل خدمات التنمية البشرية (التعليم والصحة)، وارتفاع الديون الخارجية فى غالبية دول الكوميسا مما يؤدى إلى ضعف القدرة الشرائية، وذلك يعمل على ضيق حجم السوق، مما يعوق التجارة البينة فيما بين الأعضاء.
2. الإرتباط الروحى بين دول الكوميسا ومستعمريها السابقين، والذي يؤدى إلى حالة من الاستقرار النفسى لدى المستهلك فى هذه الدول فى شكل تفضيل السلع والمنتجات التى تنتج فى الدول التى كانت تستعمرها (عزت ملوك قناوى ،ونيرة يحيى سليمان، 2005)
3. ارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية فى أسواق دول الكوميسا وما يترتب عليه من إرتفاع تكاليف التأمين على الصادرات لتلك الدول، هذا بالإضافة إلى ان خدمات شركات ضمان الصادرات لتغطية تلك المخاطر لم تمتد لمعظم دول الكوميسا.
4. احتواء هذه الدول على الاضطرابات السياسية ومعدلات مرتفعة للفقر، مما يؤثر على تجارتها الخارجية.

5. عدم التنسيق بين حكومات تلك الدول لتنسيق علاقتهم التجاريه، وهذا ناتج عن عدم التنسيق فيما ورد بإتفاقية الكوميسا من التزامات وفرص متاحة للدول الأعضاء وبين خططهم التنموية.
6. تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج الإصلاح الاقتصادى بشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والتى تستهدف تخفيض الواردات (والتى تعد صادرات لدولة أخرى) وهنا تتعارض المصالح فيما بين الدول الأعضاء.
7. عدم وجود خطوط نقل منتظمة سواء ملاحية أوجوية بين الدول الأعضاء، مما يؤدى إلى إرتفاع تكاليف النقل وبالتالى إرتفاع التكلفة الإجمالية.
8. المشاكل الإدارية والبيراقراطية والفساد الإدارى، مما يعوق العملية التصدرية بين الدول الأعضاء.

11. تحليل النموذج القياسى لأثر التبادل التجارى بين مصر والكوميسا

1.11. وصف متغييرات النموذج القياسى

يعتبر تجمع الكوميسا أحد أهم التكتلات الاقتصادية وسوق هام للصادرات المصرية، ولرسم العلاقات التجارية المصرية، فان هناك عدد من المتغييرات التى لها علاقة بالصادرات المصرية لدول الكوميسا:

- إجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا: يعد تجمع الكوميسا أحد أهم التكتلات الاقتصادية وسوقاً واعداً للصادرات المصرية، هذا على الرغم من أن مصر لم تستفد من موقعها الجغرافي بالنسبة لقربها لدول التجمع فى رسم السياسات الاقتصادية مع دولها. ومن أهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا (مواد البناء مثل الحديد والصلب والأسمنت، المنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية البشرية، الصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم والأرز والفواكه والخضراوات، بعض المنتجات الهندسية). اما أهم الواردات المصرية من الكوميسا فهى (البن والشاي، التبغ،الثمار الزيتية مثل السمسم،الحيوانات الحية،النحاس).

ارتفعت قيمة اجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا من 0.138 مليار دولار عام 1997 الى 2.8 مليار دولار عام 2021.

شكل رقم (5) الصادرات المصرية للكوميسا كنسبة من الصادرات البينية لدول الكوميسا (1997-2021)

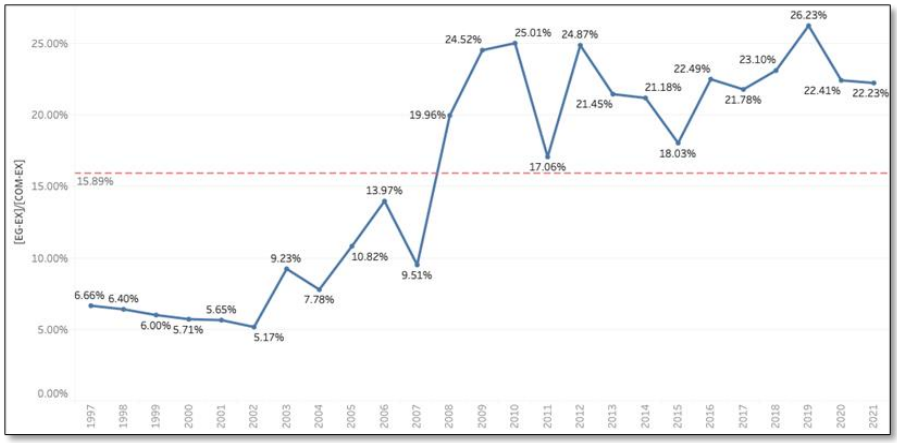

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

- <u>الناتج المحلى الإجمالى:</u> يعد الناتج المحلى الاجمالى من أهم المؤشرات الاقتصادية التى تحدد مستوى النشاط الاقتصادى فى الدولة واتجاهات النمو.
ارتفع الناتج المحلى الاجمالى المصرى من 74.448 مليار دولار عام 1997 الى 404.14 مليار دولار عام 2021 بمعدل نمو بلغ 442.9%.

شكل رقم (6) الناتج المحلى الاجمالى لمصر خلال الفترة (1997-2021)

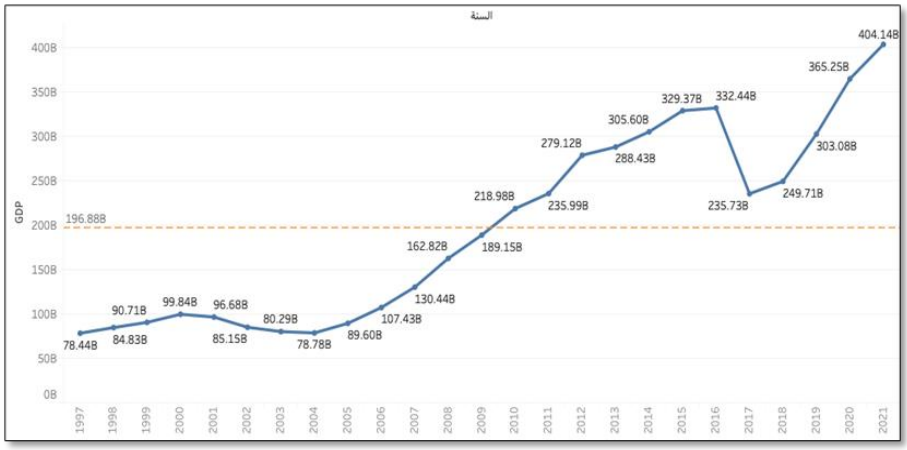

المصدر: بيانات البنك الدولى

- **<u>اجمالى الصادرات المصرية:</u> حققت اجمالى الصادرات المصرية نمواً بنسبة 941%، حيث ارتفعت من 3.9 مليار دولار عام 1997 الى 40.6 مليار دولار عام 2021**
- **اجمالى الواردات المصرية: ارتفعت الواردات المصرية من العالم من 13.2 مليار دولار عام 1997 الى 73.5 مليار دولار عام 2021 بنسبة ارتفاع نحو 457%.**

شكل رقم (7) اجمالى صادرات ووارادات مصر للعالم خلال الفترة (1997-2021)

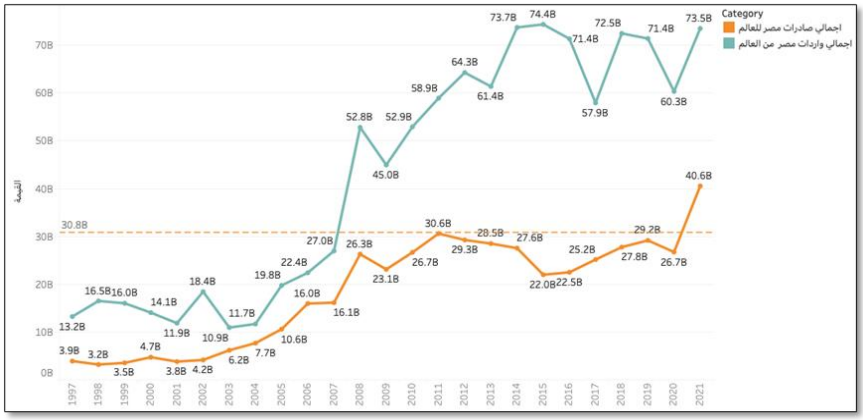

المصدر: تم إعداد بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا:

https://comesa.opendataforafrica.org

- **<u>سعر الصرف:</u> يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية التى تعبر عن جودة أداء الدولة وله تأثيراً كبيراً فى الأنشطة الأقتصادية الخارجية التى تقوم بها أى بلد سواء كان نشاط تجارى أو نشاط استثمارى، ويعد سعر الصرف مرتكزاً محورياً فى السياسة النقدية. تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلي ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب التقلبات الحادة. يؤدى انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار إلى قيمة الصادرات، وبالتالي ستزيد تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، أمام صادرات العالم، وهي خطوة سوف تساهم في زيادة الصادرات بصورة تدريجيا، وهو أمر سيحسن من الميزان التجاري وسوف يخفف الطلب على الدولار.**

شككل رقم (8) تطور سعر الصرف الرسمى مقابل الدولار خلال الفترة (1997-2021)

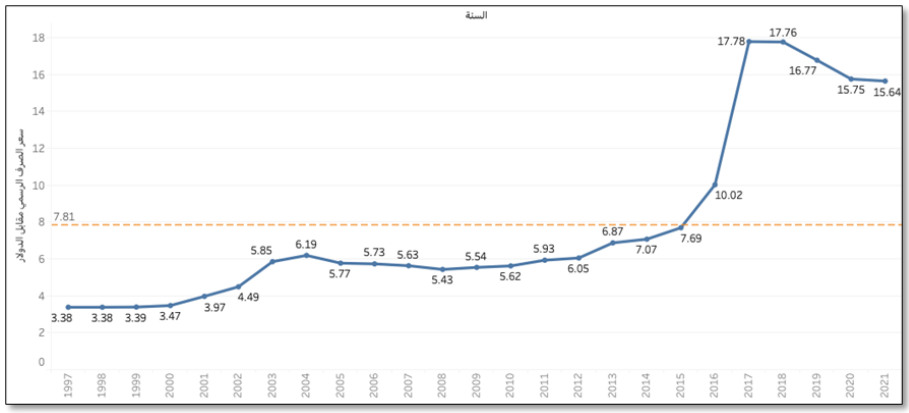

المصدر: بيانات البنك الدولى

2.11. الجانب التطبيقي: العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج

1.2.11. نموذج ومتغيرات الدراسة

طبقاً للإطار النظري والدراسات السابقة، صيغ نموذج الدراسة لقياس أثر صادرات وواردات الكوميسا علي زيادة حجم الصادرات والواردات المصرية ككل، وتعتمد الدراسة على تقنية تحليل الانحدار الخطي اللوغاريتمي بطريقة المربعات الصغرى OLS، حيث يهدف الاختبار الي تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مع تحديد أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع، كما يفسر معامل تحديد الانحدار R2 أثر المتغيرات ككل في المتغير التابع، وفيما يلي معادلات القياس:

$$Y_i = X_{1i}^{\beta_1} X_{2i}^{\beta_2} \dots X_{ki}^{\beta_k} e^{\epsilon_i} \quad \text{..... (1)}$$

$$log(Y_i) = \beta_1 log(X_{1i}) + \beta_2 log(X_{2i}) + \dots + \beta_k log(X_{ki}) + \epsilon_i$$
..... (2)

من المعادلة ١، ٢ نستنتج المعادلة الآتية:

$$y_i = \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \cdots + \beta_k x_{ki} + \epsilon_i \quad \text{.....(3)}$$

بناء على فرض الدراسة فقد تم تحديد معادلتين للقياس، معادلة. لقياس أثر الصادرات وأخري لقياس أثر الواردات على النحو التالي:

Eallex = (Eexpco, Exc, GDP, CAF)……..(4)

Eallimp = (Eimpco, Exc, GDP, CAF)…..…..(5)

وبناء على المعادلة رقم ٣، ٤، ٥ وحساب اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات يمكن بناء معادلات نموذج الانحدار اللوغاريتمي للدراسة كما يلي:

$$lEallex = \beta_0 + \beta_1 lEexpco + \beta_2 lEXC + \beta_3 lGDP + \beta_4 lCAF + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(Model 1)}$$

$$lEallimp = \beta_0 + \beta_1 lEimpco + \beta_2 lEXC + \beta_3 lGDP + \beta_4 lCAF + \varepsilon_{it} \quad \text{...(Model 2)}$$

- **متغيرات نموذجي الدراسة**

lEallex: اجمالي الصادرات المصرية للعالم (دولار امريكي).
lEallimp: اجمالي الواردات المصرية من العالم (دولار امريكي).
lEexpco: اجمالي الصادرات المصرية لدول الكوميسا (دولار امريكي).
lEimpco: اجمالي الواردات المصرية من دول الكوميسا (دولار امريكي).
lEXC: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).
lGDP: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار).
lCAF: معدل تكوين رأس المال.

2.2.11. نتائج اختبارات القياس

تهدف اختبارات القياس إلي استخدام اهم اختبارات لفحص ملائمة البيانات ونماذج الدراسة للتحقق من فرض الدراسة والوصول إلي نتائج دقيقة، وفيما يلي اختبارات نماذج القياس علي برنامج E-Views 12.

- **اختبار جذر الوحدة Unit Root Test**

يهدف اختبار جذر الوحدة إلي فحص إستقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، وتوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول رقم (١) أن المتغيرات (lEexpco – lEXC – lGDP – lCAF) ثابتة عند المستوى، لأن قيمة ADF لكل متغير عند المستوى أكبر من القيم الحرجة لـ McKinnon، أما المتغيرات (lEallex –lEallimp – lEimpco) فقد ثبتت عن الاختلاف الأول وأصبحت قيمة ADF اكبر من القيم الحرجة لـ McKinnon، ويوضح الجدول التالي قيم ADF و القيم الحرجة لـ McKinnon.

جدول رقم (١) نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	قيمة ADF عند المستوي	قيمة ADF عند الفرق الأول	McKinnon at 5%	درجة التكامل
lEallex	-2.772	-6.439	-3.136	I(1)
lEallimp	-3.050	-4.335	-3.107	I(1)
lEexpco	-4.698	-	-2.886	I(0)
lEimpco	-0.817	-4.335	-3.298	I(1)
lEXC	3.836	-	-3.695	I(0)
lGDP	-3.501	-	-4.176	I(0)
lCAF	-3.956	-	-3.306	I(0)

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

- **اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera**

يهدف اختبار Jarque-Bera الي فحص التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية، ويوضح شكل رقم (١) ان القيم الحرجة للاختبار تتراوح بين (٠.١٨٩ – ٠.٣٣٠) وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على ان متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

	LEALLIMP	LEIMPCO	LEXC	LGDP	LCAF	LEALLEX	LEEXPCO
Mean	10.53590	8.718025	0.827181	11.22593	10.46179	10.14925	8.905274
Median	10.72285	8.830068	0.767156	11.27680	10.55988	10.35222	9.272949
Maximum	10.87140	9.094039	1.249932	11.60653	10.74193	10.60804	9.456579
Minimum	10.03895	8.291029	0.528917	10.89452	10.12529	9.505133	8.006224
Std. Dev.	0.317271	0.272137	0.232592	0.254841	0.215489	0.372795	0.555853
Skewness	-0.352014	-0.298773	0.661158	-0.043731	-0.328484	-0.639847	-0.500465
Kurtosis	1.407519	1.456776	2.384546	1.370380	1.482913	1.751493	1.519413
Jarque-Bera	3.157970	2.852710	2.215943	2.774282	2.847041	3.329567	3.327081
Probability	0.206184	0.240183	0.330228	0.249788	0.240865	0.189232	0.189467
Sum	263.3976	217.9506	20.67954	280.6482	261.5448	253.7313	222.6319
Sum Sq. Dev.	2.415865	1.777403	1.298382	1.558649	1.114456	3.335432	7.415339
Observations	25	25	25	25	25	25	25

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

- **اختبار معامل الارتباط**

يوضح الجدول رقم (٣) معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة في كلا النموذجين لتحديد اتجاهات العلاقة بينهم، فنجد أن هناك علاقة طردية بين متغيرات الدراسة وتتراوح قيم معامل الارتباط بين (٠.٧٠ – ٠.٩٦)، وهو ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متغيرات النموذج الأول ومتغيرات النموذج الثاني.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الارتباط

Correlation	LEALLIMP	LEIMPCO	LEXC	LGDP	LCAF	LEALLEX	LEEXPCO
LEALLIMP	1.000000						
LEIMPCO	0.904565	1.000000					
LEXC	0.707630	0.583237	1.000000				
LGDP	0.959268	0.835826	0.742962	1.000000			
LCAF	0.968743	0.870315	0.680105	0.971187	1.000000		
LEALLEX	0.918393	0.832827	0.726438	0.883258	0.883983	1.000000	
LEEXPCO	0.949765	0.877259	0.731072	0.916667	0.919082	0.982566	1.000000

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

- **اختبارات جودة نماذج الدراسة**

❖ **تقييم نموذج (١) المتعلق بالصادرات**

بلغت قيمة F-Statistic لاختبار الارتباط الذاتي ١.٦١٨ عند مستوي دلالة ٠.٢٢٥ وهي أكبر من ٠.٠٥ ما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، اما قيمة F-Statistic لاختبار التباين فقد بلغت ٠.٣٠٢ بمستوي دلالة ٠.٨٧٣ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على خلو نموذج الدراسة من مشكلة اختلاف التباين للبواقي.

جدول رقم (4) نتائج اختبارات جودة النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.618104	Prob. F(2,18)	0.2258
Obs*R-squared	3.809777	Prob. Chi-Square(2)	0.1488

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.302142	Prob. F(4,20)	0.8731
Obs*R-squared	1.424622	Prob. Chi-Square(4)	0.8399
Scaled explained SS	0.848650	Prob. Chi-Square(4)	0.9318

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

اما الشكل التالي فيوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج تقييم الصادرات، وبلغت قيمة اختبار Jarque-Bera، ٣.٣٥٣ بمستوي دلالة ٠.١٧٠ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، وتدل جميع النتائج السابقة على ان نموذج القياس يصلح لإجراء اختبار الانحدار.

شكل رقم (9) نتائج اختبار Jarque-Bera

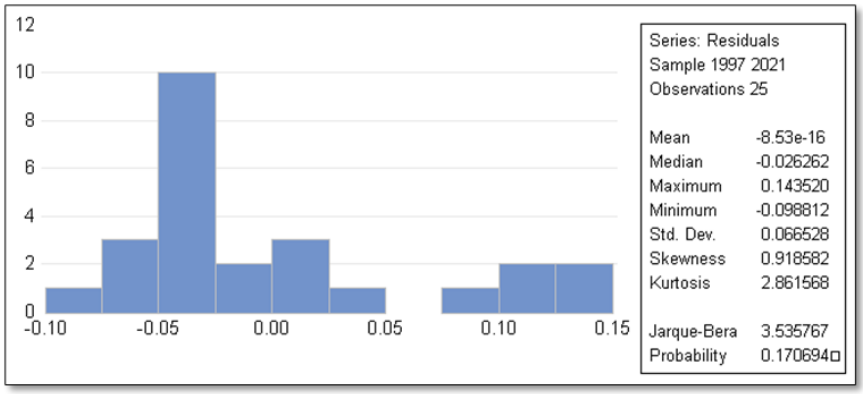

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

❖ **تقييم نموذج (٢) المتعلق بالواردات**

بلغت قيمة F-Statistic لاختبار الارتباط الذاتي ٦.٧٣٧ عند مستوي دلالة ٠.٠٦ ما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، اما قيمة F-Statistic لاختبار التباين فقد بلغت ٠.٤٧٧ بمستوي دلالة ٠.٠٧٥ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على خلو نموذج الدراسة من مشكلة اختلاف التباين للبواقي.

جدول رقم (٥) نتائج اختبارات جودة النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	6.737846	Prob. F(2,18)	0.0065
Obs*R-squared	10.70325	Prob. Chi-Square(2)	0.0047

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.477997	Prob. F(4,20)	0.7515
Obs*R-squared	2.181439	Prob. Chi-Square(4)	0.7024
Scaled explained SS	1.180819	Prob. Chi-Square(4)	0.8812

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

اما الشكل التالي فيوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج تقييم الواردات، وبلغت قيمة اختبار Jarque-Bera، ١.٦٧٢ بمستوي دلالة ٠.٤٣٣ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يدل على اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، وتدل جميع النتائج السابقة على ان نموذج القياس يصلح لإجراء اختبار الانحدار.

شكل رقم (10) نتائج اختبار Jarque-Bera

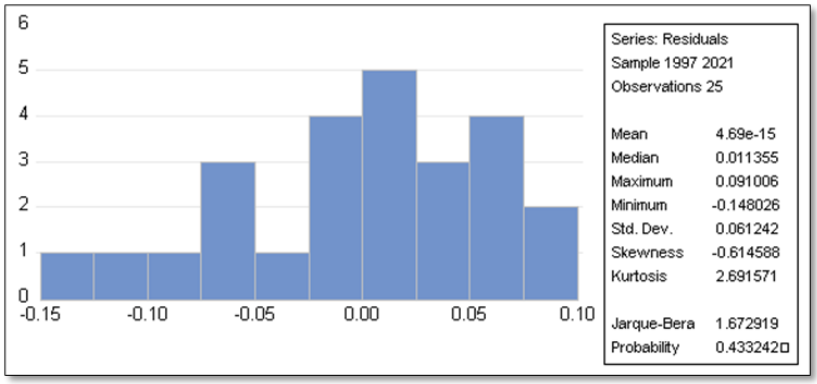

المصدر: من نتائج برنامج E-views 12

- **اختبار فروض الدراسة**

❖ لإختبار الفرض الأول "تؤثر صادرات مصر الي دول الكوميسا في إجمالي الصادرات المصرية"، وتم إجراء اختبار الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار.

جدول رقم (6) نتائج إختبار الفرض

Dependent Variable: LEALLEX
Method: Least Squares
Date: 02/12/23 Time: 11:03
Sample: 1997 2021
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.970705	1.331384	4.484587	0.0002
LCAF	0.119572	1.322930	3.702735	0.0074
LEEXPCO	0.728323	1.073383	9.924909	0.0000
LEXC	-0.046592	-1.103352	-4.508164	0.0005
LGDP	0.097539	2.279263	3.349299	0.0000

R-squared	0.968153	Mean dependent var	10.14925
Adjusted R-squared	0.961784	S.D. dependent var	0.372795
S.E. of regression	0.072878	Akaike info criterion	-2.223213
Sum squared resid	0.106223	Schwarz criterion	-1.979438
Log likelihood	32.79016	Hannan-Quinn criter.	-2.155600
F-statistic	152.0013	Durbin-Watson stat	1.462882
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views

تشير نتائج اختبار الفرض الأول ان قيمة P-value لمتغيرات النموذج تتراوح بين (٠.٠٠٠ – ٠.٠٠٧) وهي دالة عند مستوي ٠.٠٠٥، وبلغ معامل اختبار F-test= ١٥٢، كما بلغت P-value=0.00 وهي اقل من ٠.٠٠٥ مما يشير الي تمتع النموذج بالملائمة

ونستطيع استخدامه في التنبؤ، بالإضافة الي ذلك تؤكد قيمة اختبار Durbin-Watson stat على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء نموذج الانحدار.

كما يوضح معامل التفسير للنموذج R^2 ان صادرات مصر إلي دول الكوميسا وسعر الصرف والناتج المحلي وتكوين رأس المال يساهمان في زيادة ونمو الصادرات المصرية ككل،حيث تفسر هذه المتغيرات ٩٦٪ من التغير في الصادرات المصرية، أما عن الأثر الفردي لكل متغير فيؤثر تكوين رأس المال إيجابياً علي الصادرات المصرية للعالم حيث يفسر ١١٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر نمو الناتج المحلي ٩٪ من التغيرات في الصادرات المصرية، أما صادرات مصر إلي الكوميسا فهي تفسر ٧٢٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر سعر الصرف -٤٪ من التغيرات في الصادرات المصرية، وبناء علي النتائج السابقة نقبل فرض الدراسة والذي ينص علي أن "صادرات مصر الي دول الكوميسا تؤثر في حجم الصادرات المصرية".

- ينص الفرض الثاني علي أن " واردات مصر من دول الكوميسا تؤثر في حجم الواردات المصرية"، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار.

جدول رقم (7) نتائج إختبار الفرض الثاني

Dependent Variable: LEALLIMP
Method: Least Squares
Date: 02/12/23 Time: 11:25
Sample: 1997 2021
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.766633	0.915614	-3.021616	0.0067
LEIMPCO	0.310878	0.102519	3.032407	0.0066
LEXC	0.067535	1.091103	4.130490	0.0022
LGDP	0.369693	0.256538	4.410843	0.0050
LCAF	0.610439	1.307222	8.696413	0.0007

R-squared	0.962740	Mean dependent var	10.53590
Adjusted R-squared	0.955288	S.D. dependent var	0.317271
S.E. of regression	0.067088	Akaike info criterion	-2.388778
Sum squared resid	0.090015	Schwarz criterion	-2.145003
Log likelihood	34.85973	Hannan-Quinn criter.	-2.321165
F-statistic	129.1924	Durbin-Watson stat	1.027773
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views

تشير نتائج اختبار الفرض الثاني ان قيمة P-value لمتغيرات النموذج تتراوح بين (٠.٠٠٧ – ٠.٠٠٦٧) وهي دالة عند مستوي ٠.٠٥، وبلغ معامل اختبار F-test= ١٢٩، كما بلغت P-value=0.00 وهي اقل من ٠.٠٥ مما يشير الي تمتع النموذج بالملائمة ونستطيع استخدامه في التنبؤ، بالإضافة الي ذلك تؤكد قيمة اختبار Durbin-Watson stat على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء نموذج الانحدار.

كما يوضح معامل التفسير للنموذج R^2 ان واردات مصر من دول الكوميسا وسعر الصرف والناتج المحلي وتكوين راس المال يساهمان في زيادة ونمو الواردات المصرية ككل، حيث تفسر هذه المتغيرات ٩٦٪ من التغير في الواردات المصرية، أما عن الأثر الفردي لكل متغير فيفسر تكوين رأس المال ٦١٪ من التغير في الواردات المصرية، كما يفسر سعر الصرف ٦٪ من ذلك التغير، أيضاً يفسر الناتج المحلي ٣٦٪ من التغير في الواردات، أما واردات مصر من الكوميسا فهي تفسر ٣١٪ من التغير في الواردات المصرية، وبناء علي النتائج السابقة نقبل فرض الدراسة والذي ينص علي أن واردات مصر من دول الكوميسا تؤثر في زيادة حجم الواردات المصرية".

12. النتائج

أظهرت الدراسة ان هناك ضعف فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا بالنسبة إلى حجم تجارة مصر الخارجية، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالى الصادرات المصرية وتكوين رأس المال إيجابيه على الصادرات المصرية للعالم حيث يفسر ١١٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر نمو الناتج المحلي ٩٪ من التغيرات في الصادرات المصرية، أما صادرات مصر إلى الكوميسا فهي تفسر ٧٢٪ من التغيرات في الصادرات، كما يفسر سعر الصرف -٤٪ من التغيرات في الصادرات المصرية.

كما ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين واردات مصر من دول الكوميسا وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالى وتكوين رأس المال على إجمالى الواردات المصرية، وتفسر هذه المتغيرات ٩٦٪ من التغير في الواردات المصرية، أما عن الأثر الفردي لكل متغير فيفسر تكوين رأس المال ٦١٪ من التغير في الواردات المصرية، كما يفسر سعر الصرف ٦٪ من ذلك التغير، أيضاً يفسر الناتج المحلي ٣٦٪ من التغير في الواردات، أما واردات مصر من الكوميسا فهي تفسر ٣١٪ من التغير في الواردات المصرية.

13. التوصيات

التوصيات المقترحة لإعادة بناء هذه العلاقات، تقوم على عدة مستويات جوهرية، هي كما يلي:

❖ على صعيد دعم الاقتصاد الوطنى

- توصل نموذج الدراسة الي ان تكوين راس المال يساهم في نمو الصادرات وبالتالي ضرورة الاهتمام بتحويل الأصول المتداولة الي أصول ثابتة وهي الآلات والمعدات والتي تساهم في نمو عمليات الإنتاج، حيث فسر متغير تكوين راس المال ١١٪ من التغير في حجم الصادرات المصرية، وفسر ٦١٪ من التغير في الواردات المصرية.
- كما توضح نتائج قياس النموذج الأول ان ان زيادة صادرات مصر إلى دول الكوميسا وتخفيض قيمة سعر الصرف وارتفاع الناتج المحلي وزيادة تكوين رأس المال يساهمان في زيادة ونمو الصادرات المصرية ككل
- اما النموذج الثاني فيوضح ان ارتفاع واردات مصر من دول الكوميسا وارتفاع قيمة سعر الصرف وزيادة الناتج المحلي وزيادة تكوين راس المال يساهمان في زيادة ونمو الواردات المصرية ككل.
- وضع استراتيجية طويلة الأجل للإهتمام بجودة المنتج المصرى وزيادة تواجده للمنافسة فى الأسواق العالمية.
- تيسير إجراءات التصدير، ووضع التشريعات التنظيمية التى تساعد على سهولة العملية التصديرية.
- نشر ثقافة التصدير وفق المعاير الدولية، وتبنى فكرة الإنتاج بغرض التصدير وليس تصدير الفائض عن السوق المحلى.
- تطوير البنية الأساسية للتصدير مثل النقل وخدمات الشحن والتفريغ، توفير الأيدى العاملة المدربة لقطاع التصدير.

❖ على الصعيد الاقتصادى

- العمل على تقوية المنتج المصرى الذي مازال يواجه منافسة شرسة فى السوق العالمى من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري، وتشجيج الصادرات التى تتميز فيها مصر بميزة تفضيلية.
- إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء.
- ايفاد بعثات تسويقية للترويج للصادرات المصرية الواعدة فى أسواق دول الكوميسا بالتعاون مع القطاع الخاص.
- ربط مصر بدول الكوميسا بطرق جوية وبرية وبحرية لدعم الصادرات البينية لدول الكوميسا.

– دراسة نظام تسوية المدفوعات الإقليمية للكوميسا، وبالأخص الإجراءات القانونية والمتطلبات الخاصة بالمراحل التشغيلية الأولية تمهيداً لتفعيل النظام بين الدول الأعضاء على قيام البنوك المركزية بتأدية دور الوسيط فى تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية.

– التصنيع بكفاءة اقتصادية عن طريق استغلال اقتصادات الحجم وفرص التكامل الرأسى والمشاركة فى الانتاج.

– تعزيز التجارة البنية بين الدول الأعضاء من خلال خلق فرص للتجارة ليس فقط فى السلع التقليدية وأنما فى سلع ذات قيم مضافة أكبر تسهم فى تحسين وتطوير الهياكل الأقتصادية للدول الأعضاء.

– إزالة جميع العقبات والصعوبات شاملة الحواجز التعريفية والتي تعوق تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

– تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالسلع والخدمات المتاحة للتبادل التجاري من خلال غرفة الصناعة والتجارة العربية الإفريقية، ومحاولة تطوير وتدعيم نطاق تبادل هذه المعلومات.

– تدعيم التعاون بين مؤسسات التمويل التجاري العربية الإفريقية، حيث إن الأصول المالية والمادية تعتبر أحد العناصر المفتاحية للتقدم والنمو الاقتصادي، حتى تغير الفجوة بين الادخار والاستثمار وتتمكن من استحواذ التكنولوجيا الحديثة.

– تشجيع الشراكة الاستراتيجية في الإنتاج والمشروعات المشتركةالمصرية مع دول الكوميسا.

– إقامة مناطق نقدية إقليمية أودون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار في الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية.

– تدعيم المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، وذلك لزيادة قدرة تلك المؤسسات على تمويل مشروعات التنمية.

– محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الواقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

❖ **على الصعيد الثقافي:**

هناك العديد من التدبيرات التي لابد من اتخاذها وأهمها:

– تنشيط التبادل الثقافي: لابد من الأخذ في الاعتبار أن هناك مصادر أجنبية تمول المد الثقافي الخاص بها داخل دول إفريقيا، وقد تحقق إنجازات كبيرة إن لم يكن هناك تصد عربي مدروس.

– نشر اللغة العربية: لابد من التركيز على نشر اللغة العربية في الدول الإفريقية.

– التعاون الإعلامي: ضرورة التركيز على إبراز الخبرات الفنية والإعلامية لدى طرفي التعاون، والعمل على تهيئة المناخ لها لممارسة أنشطتها، ويمكن في هذا الإطار دعم الإنتاج المشترك في مجال السينما والتليفزيون.

❖ **على مستوى لمجتمع المدني:**

ينبغي أن يركز الحوار الثقافي العربي الإفريقي على المدخل غير الحكومي، أي منظمات المجتمع المدني كما يلي:

– الاستفادة من الجاليات العربية الإفريقية المقيمة في إفريقيا إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة.

– تشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة.

❖ **على المستوى المؤسسي:**

يوجد العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية، والتي يمكن توظيفها لخدمة المصالح الاستراتيجية المشتركة للطرفين، عن طريق اتخاذ العديد من الإجراءات التي من أهمها:

– يقترح إحياء مؤسسات العمل العربي الإفريقي المشترك وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة، بما يحقق النهضة العربية الإفريقية.

– يفضل تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مختلف المجالات السياسية والوظيفية، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية.

– تفعيل دور كلاً من الأمين العام والأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وجعل دوره أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي الإفريقي.

هوامش الدراسة

جدول رقم (1) ترتيب الصادرات البينية لدول الكوميسا خلال الفترة من١٩٩٧ – ٢٠٢١

الترتيب	الدولة	القيمة
1	Kenya	35,436,345,501
2	Egypt	35,217,852,213
3	Zambia	18,327,012,940
4	Congo DR	16,274,088,143
5	Tunisia	16,142,246,364
6	Uganda	12,276,283,532
7	Sudan	7,817,184,253
8	Libya	7,541,134,368
9	Ethiopia	6,830,194,594
10	Rwanda	5,460,720,419
11	Mauritius	4,068,307,006
12	Zimbabwe	3,934,173,267
13	Malawi	3,700,860,484
14	Eswatini	3,207,819,924
15	Madagascar	1,120,986,912
16	Djibouti	880,469,417
17	Burundi	758,621,893
18	Seychelles	392,502,957
19	Eritrea	129,693,020
20	Somalia	84,834,646
21	Comoros	46,167,281

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

جدول رقم (2) ترتيب الواردات البينية لدول الكوميسا خلال الفترة من١٩٩٧ – ٢٠٢١

الترتيب	الدولة	القيمة
1	Libya	26,376,114,582
2	Zambia	21,984,601,432
3	Congo DR	15,489,998,309
4	Egypt	15,479,266,149
5	Uganda	14,675,857,334
6	Sudan	13,706,145,726
7	Tunisia	13,270,278,354
8	Kenya	12,554,885,853
9	Somalia	7,787,942,338
10	Rwanda	6,927,155,527
11	Ethiopia	6,317,059,132
12	Zimbabwe	6,210,380,284
13	Malawi	4,380,127,256
14	Mauritius	3,290,694,353
15	Madagascar	3,007,061,730
16	Burundi	2,509,561,689
17	Djibouti	2,081,310,012
18	Eritrea	1,229,628,419
19	Seychelles	958,649,669
20	Eswatini	289,097,446
21	Comoros	267,351,592

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

جدول رقم (3) مؤشرات اقتصادية للكوميسا

السنه	صادرات مصر لدول الكوميسا	واردات مصر من دول الكوميسا	اجمالي صادرات مصر للعالم	اجمالي واردات مصر من العالم	اجمالي صادرات دول الكوميسا للعالم	اجمالي واردات دول الكوميسا من العالم	التجارة البينية لدول الكوميسا (صادرات)	التجارة البينية لدول الكوميسا (واردات)	سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	GDP
1997	125,763,480	228,260,809	3,919,007,817	13,237,383,344	29,599,769,632	42,340,926,641	1,889,209,233	1,637,300,686	3.38	78,436,578,171
1998	126,723,354	227,265,184	3,199,875,470	16,501,847,147	25,868,084,015	46,701,897,111	1,978,690,544	1,821,980,956	3.38	84,828,807,556
1999	101,443,380	214,707,651	3,548,341,798	16,018,580,359	27,018,597,507	43,229,940,544	1,690,328,081	1,392,428,583	3.39	90,710,704,807
2000	128,758,140	256,109,656	4,725,643,476	14,059,212,486	33,661,287,958	42,905,406,113	2,253,918,135	2,016,231,990	3.47	99,838,543,960
2001	134,985,002	291,996,098	3,810,174,053	11,851,533,843	32,598,568,211	43,603,539,798	2,390,134,154	2,427,876,633	3.97	96,684,636,119
2002	146,928,590	660,947,531	4,156,788,747	18,437,457,257	33,123,080,782	51,449,296,755	2,844,357,584	3,012,116,937	4.49	85,146,067,416
2003	258,191,286	240,358,255	6,186,873,509	10,938,271,028	43,536,684,622	50,384,689,730	2,796,665,985	3,086,471,854	5.85	80,288,461,538
2004	250,829,809	195,447,167	7,679,781,163	11,686,822,831	52,496,754,975	57,423,368,561	3,222,681,812	3,188,559,811	6.19	78,782,467,532
2005	471,209,358	311,010,654	10,606,753,628	19,757,745,803	66,613,501,194	76,242,795,505	4,356,889,124	4,321,974,417	5.77	89,600,665,557
2006	544,198,037	297,010,128	15,961,050,858	22,410,886,816	84,719,371,296	87,445,859,427	3,896,421,730	4,846,443,375	5.73	107,426,086,957
2007	595,054,739	324,709,443	16,144,840,579	26,965,778,909	91,267,390,302	108,616,241,880	6,257,027,143	6,439,751,869	5.63	130,437,828,371
2008	1,867,978,750	1,241,763,646	26,293,497,817	52,826,877,542	132,007,063,085	161,843,803,279	9,359,677,428	9,654,243,917	5.43	162,818,181,818
2009	2,137,693,621	757,353,836	23,110,015,845	44,963,787,383	99,889,018,160	138,551,286,922	8,717,376,981	8,222,898,434	5.54	189,147,005,445
2010	2,572,164,094	1,029,378,230	26,665,328,352	52,944,001,104	131,201,263,280	164,759,156,685	10,284,080,703	10,170,496,905	5.62	218,983,666,062
2011	1,874,773,609	907,320,098	30,607,385,859	58,934,035,449	113,539,472,394	169,336,589,169	10,991,209,302	9,907,544,208	5.93	235,989,672,978
2012	2,767,805,842	1,081,975,266	29,258,883,894	64,282,437,444	142,429,129,815	196,161,126,357	11,131,143,834	12,272,962,488	6.05	279,116,666,667
2013	2,605,451,669	719,310,515	28,505,023,604	61,382,293,616	133,926,580,335	200,590,394,815	12,147,496,544	13,704,643,338	6.87	288,434,108,527
2014	2,286,340,122	799,998,448	27,550,000,017	73,733,317,519	102,281,346,400	209,617,694,773	10,795,358,898	11,100,466,348	7.07	305,595,408,895
2015	1,935,988,264	676,188,459	21,986,653,667	74,370,409,685	90,440,916,881	202,637,563,964	10,736,939,115	11,097,721,758	7.69	329,366,576,819
2016	1,986,562,692	757,337,306	22,501,697,726	71,356,551,211	87,151,564,110	186,840,594,040	8,832,088,330	8,235,470,158	10.02	332,441,717,791
2017	2,025,173,786	602,345,907	25,159,718,402	57,941,102,586	107,254,678,495	181,525,075,249	9,299,248,631	8,688,593,770	17.78	235,733,695,652
2018	2,335,605,756	942,514,900	27,759,359,114	72,478,411,698	128,270,017,626	210,895,341,189	10,111,055,507	10,250,578,194	17.76	249,712,999,437
2019	2,861,400,877	1,044,833,476	29,168,884,883	71,404,676,284	123,391,544,789	223,077,727,963	10,907,944,124	11,277,552,685	16.77	303,080,865,604
2020	2,238,861,472	760,854,257	26,736,732,619	60,343,779,194	100,185,527,348	181,257,184,391	9,989,832,056	8,878,814,598	15.75	365,252,651,279
2021	2,837,966,485	910,269,229	40,554,709,143	73,523,072,954	156,444,316,928	226,916,663,785	12,767,724,154	11,140,043,275	15.64	404,142,766,093

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناء على قاعد بيانات منظمة الكوميسا

https://comesa.opendataforafrica.org

قائمة المراجع

الهيئة العامة للأستعلامات. (ديسمبر 1998). الأبعاد الاقتصادية لإنضمام مصر للكوميسا. *سلسلة دراسات دولية ، رقم 17.*

بابكر حامد النار عيسى. (2012). أثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السودانى. *ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الخرطوم.*

د.خديجة محمد الأعسر. (2000). التجارة الخارجية لدول الكوميسا وإمكانيات دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية لهذا السوق. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،كلية االتجارة ، جامعة سوهاج.*

د.عبد الحميد صديق عبد البر. (2008). أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية وتحقيق التنمية الاقتصادية :مجموعة الكوميسا مع الاشارة لمجموعة ال 15. *مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء .*

د.نيفين حسين محمد محمود شمت. (سبتمبر 2004). الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة. *العدد 201 – كتاب الاهرام الاقتصادى.*

د.نيفين حسين محمد محمود شمت. (نوفمبر 2005). استراتيجية التصدير الزراعى المصرى فى أفريقيا. *العدد 217–كتاب الاهرام الاقتصادى.*

دياب محمد على البري. (المجلد العاشر، العدد33، 2011). الفرص التصديرية لمصر في الأسواق الإفريقية. مجلة آفاق إفريقية، القاهرة.

عبد العزيز سمير محمد. (الطبعة 1 ،2001). التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى إطار العولمة–الكوميسا ، مجموعة ال 15، أوروبا الموحدة. *مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية.*

عبد المطلب عبد الحميد. (2004). السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقى. *مجموعة النيل العربية.*

عزت ملوك قناوى ،ونيرة يحيى سليمان. (2005). الاثار الاقتصادية لإتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة. *مجلة مصر المعاصرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.*

فيروز مصطفى. (2022). سلاسل التوريد الأفريقية فى ظلال جائحة كورونا: فرص وتحديات. *المركز العربى للبحوث والدراسات، آفاق سياسية.*

لمياء محمد المغربى. (2017). التبادل التجاري العربي الإفريقي الفرص والتحديات: دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا. *المجلة العربية للإدارة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.*

محمد شعبان. (1998). مغزى وأهمية انضمام مصر إلى الكوميسا. *مؤسسة الأهرام ، القاهرة.*

معهد التخطيط القومى. (2000). فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا. *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (133).*

هاد شاوى كير. (2007). أثر اتفاقية الكوميسا على الإيرادات الجمركية فى السودان . *ماجستير ، كلية الدراسات التجارية، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم.*

وفاء سعد إبراهيم يوسف. (2019). التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة.*

ولد محمد عيسى محمد محمود. (2012). معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا). *مجلة الباحث ،جامعة مستغانم ، الجزائر*، العدد (10).

ياسمين مجدى. (نوفمبر 2021). ملامح الرؤية المصرية لرئاسة قمة الكوميسا "21". *تحليلات قضايا افريقية، السياسة الدولية.*

Bank, A. D. (2019). ***African Regional Integration Index 2019*****. Retrieved from https://www.integrate-africa.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/ARII-Report2019-FIN-R40-11jun20.pdf**

COMESA. (2021). COMESA Annual Report 2021.

Elmorsy, S. (2015). Determinations of trade intensity of Egypt with comesa countries . ***Journal of Global South*****.**

Group, A. D. (2022). African Economic Outlook 2022. ***African Development Bank Group*****.**

Khandelwal, P. (2004). COMESA and SADC: Prospects and Challenges for Regional Trade Integration. ***Policy Development and Review Department,IMF Working Paper ,WP/04/227*****.**

Mahmood.H.,T,Tawfik,and N,Maalel. (Vol,6,Special Issue:S6,2016). Egyptian Ltra Agriculture Trade With Connon Market for Eastern abd Southern Afririca Trading Partners:A Gravity Model,. ***International Journal of Economics and Financial*****.**

The Common Market for Eastern and Southern Africa**. (2022). Retrieved from https://www.comesa.int**